ولا يختص التوصل بأي شيء بما يقرب بعض الشيء وكذا يجوز فيما اشتق من الشيء وكذا تقول
ما أشد ضرب زيد لعمرو وما ورد من بناء فعلي التعجب من غير استيفاء الشروط وكذا قياس لا يقاس
عليه وتفرقت أمثلته في كلام العرب وحكم عليها بالشذوذ ونبه عليها في النظم
بقوله . وبالندور احكم لغير ما ذكر ولا تقس على الذي منه أثر . هذا
باب نعم وبئس وهما لإنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة
وفي كيفية حكاية الخلاف في حقيقتهما طريقان أحدهما أنهما فعلان عند
جميع البصريين والكسائي من الكوفيين بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما
عند جميع العرب وفي الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل
فالغسل أفضل وتقول بئست المرأة حمالة الحطب والثاني أنهما اسمان عند باقي
الكوفيين بدليل دخول حرف الجر عليهما في قول بعض العرب وقد بشر ببنت والله
ما هي بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة وقول آخر وقد سار إلى محبوبته
على حمار بطيء السير نعم السير على بئس العير وأجيب بأن الأصل ما هي
بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير فحذف الموصوف والصفة
وأقيم معمول الصفة مقامهما فحرف الجر في الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف والطريق
الثانية وهي التي حررها ابن عصفور في تصانيفه المتأخرة فقال لم يختلف
أحد من البصريين والكوفيين في أن نعم وبئس فعلان وإنما الخلاف بين البصريين والكو
فيين فيهما بعد إسنادهما إلى الفاعل فذهب البصريون إلى أن نعم الرجل
جملة فعلية وكذلك بئس الرجل وذهب الكسائي إلى أن قولك نعم الرجل وبئس الرجل
اسمان محكيان بمنزلة تأبط شرا فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل اسم
للمذموم وهما في الأصل جملتان نقلتا عن أصلهما وسمي بهما وذهب
الفراء إلى أن الأصل في نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو رجل نعم الرجل زيد ورجل بئس
الرجل عمرو فحذف الموصوف الذي هو رجل وأقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبئس
وفاعليهما مقامه فحكم لها بحكمه فنعم الرجل وبئس الرجل عنده اسمان رافعان لزيد وعمرو
كما لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو ويرد قول الكسائي والفراء أنهم لا يقولون إن نعم
الرجل قائم ولا ظننت نعم الرجل قائما والطريق الأولى هي المشهورة والحجة أن نعم
وبئس فعلان جامدان وإلى ذلك أشار الناظم بقوله . فعلان غير متصرفين
نعم وبئس وإنما لم يتصرفا للزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة فنقلتا
عما وضعتا له من الدلالة على المضي وصارتا للإنشاء فنعم منقولة من قولك نعم الرجل
إذا أصاب نعمة وبئس منقولة من قولك بئس الرجل إذا أصاب بؤسا ويجوز فيهما
أربع لغات فتح الأول وكسر الثاني على الأصل المنقول عنه وفتح الأول وكسره
مع سكون الثاني وكسرهما عند بني تميم ولا يجيز الحجازيون فيهما إلا الأصل قاله الخضراوي
في أول الشرح للإيضاح رافعان اسمين فاعلين عند البصريين والكسائي وأما عند جمهور
الكوفيين فقال ابن العلج في البسيط ينبغي أن يكون المرفوع بعدهما تابعا عندهم
لنعم إما بدلا أو عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح فكأنك قلت الممدوح الرجل
زيد مقارني ال الجنسية على أحد القولين والعهدية على القول الآخر ثم

اختلف

اختلف القائلون بالجنسية على قولين أحدهما أنها للجنس حقيقة فالجنس
كله ممدوح أو مذموم والمخصوص مندرج تحته لأنه فرد من أفراده ثم
نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام اشتماله ونعيه ونسب إلى سيبويه
ورده ابن أبي الربيع في نحو قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو والثاني
أنها للجنس مجازا لأنك لم تقصد إلا مدح معين ولكنك جعلته جميع الجنس
مبالغة واختلف القائلون بالعهد على قولين أيضا أحدهما أنها
لمعهود ذهني فهي مشار بها إلى ما في الأذهان من حقيقة رجل كما تقول
اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم والثاني أنها للعهد في الشخص
الممدوح كأنك قلت زيد نعم هو قاله ابن ملكون وأبو البقاء ومثالهما نحو
نعم العقبى وبئس القرار أو معرفين بالإضافة إلى مقارنها أي ال نحو ونعم
دار المتقين وبئس مثوى المتكبرين أو معرفين بالإضافة إلى مضاف لما
قارنها كقوله وهو أبو طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم فنعم ابن أخت القوم
غير مكذب زهير حسام مفرد من حمائل فنعم حال وزهير مخصوص بالمدح
مرفوع على الابتداء وخبره ما قبله أو خبر لمبتدأ محذوف وحسام مفرد خبران
لمبتدأ محذوف أي هو حسام مفرد لا نعتان لزهير لأن المعرفة لا تنعت بالنكرة
واقتصر الناظم على قوله . رافعان اسمين مقارني ال أو مضافين لما قارنها
أو رافعان لفاعلين مضمرين مستترين وجوبا في نعم وبئس مفسرين بتمييز
لكل منهما مطابق لهما في المعنى فإن المذكور غالبا وإلى ذلك أشار الناظم
بقوله . ويرفعان مضمرا يفسره مميز . نحو بئس للظالمين بدلا فبئس فيه ضمير
مستتر فيها مرفوع على الفاعلية وبدلا تمييز مفسر له والتقدير بئس هو أي البدل
وقوله في مدح هرم ابن سنان . نعم امرأ هرم لم تعر نائبة إلا وكان
لمرتاع بها وزرا . ففي نعم ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية وامرأ تمييز مفسر
له والتقدير نعم هو أي المرء وهرم مخصوص بالمدح ومن غير الغالب قولهم
إن فعلت كذا فبها ونعمت قال ابن عصفور التقدير نعمت فعلة فعلتك فحذف
التمييز والمخصوص وقال في تعقيب الحريري فبالرخصة أخذ ونعمت الرخصة
الوضوء وفي البسيط لا يحذف التمييز لفوات الإبهام ولعدم فهم المقصود حينئذ
ولأنه كالعوض من الفاعل ثم قال إلا أن يعوض منه شيء كالتاء في الحديث انتهى
وأراد بالحديث قوله صلى الله عليه وسلم من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت
ويدل على أن التمييز كالعوض من الفاعل الظاهر أنه لا بد أن يكون مما يقبل ال
فلا يكون مثلا وغيرا وأفعل من ولا كلمة ما خلافا للفراء والزمخشري ومن وافقهما
ولا يكاد يجمع بينهما وأجاز المبرد وابن السراج والفارسي أن يجمع بين
التمييز والفاعل الظاهر توكيدا كقوله . نعم الفتاة فتاة هند لو
بذلت رد التحية نطقا أو بإيماء . فجمع بين الفاعل الظاهر وهو الفتاة والتمييز
وهو فتاة ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقا سواء أفاد معنى زائدا على
الفاعل أم لا وحجتهما أن التمييز لرفع الإبهام ولا إبهام مع ظهور الفاعل ونقضه

قوله ومثالهما نحو الخ فيه ركاكة ظاهرة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1